رئيس مجلس الوزراء: ليس لدي حزب والشعب هو حزبي ومشروعي الوحيد هو العبور بالدولة وتحقيق مطلب الشعب بانتخابات عادلة ولن نسمح لأحد بأن يهدد بهدم الدولة

ملحق جريدة الحارس

يصدر عن دائرة العلاقات والإعلام في وزارة الداخلية

2021/5/5

بعد مرور عام على حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي .. إنجازات ورؤى مستقبلية

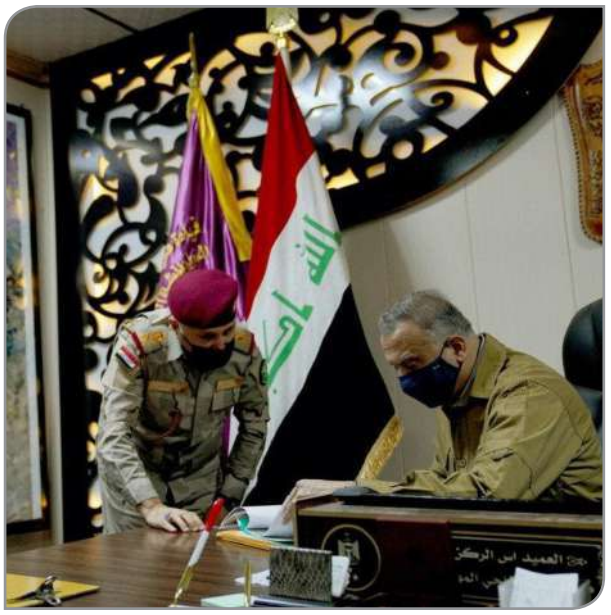

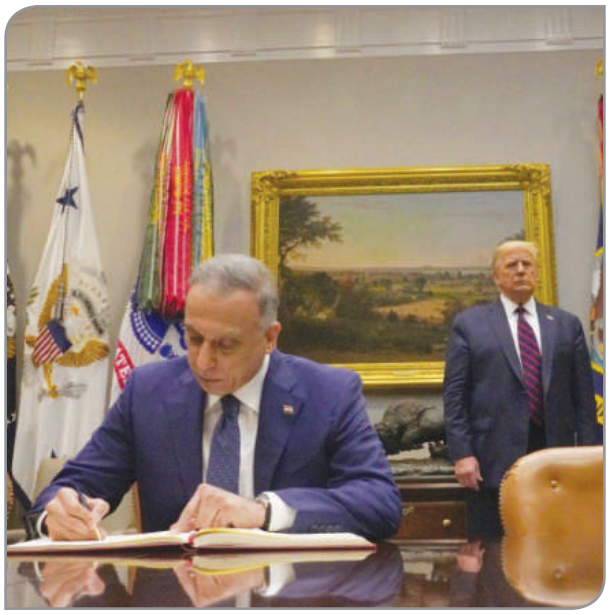

الحارس - ستار الساعدي

مر عام على عمر حكومة السيد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، هذه الحكومة التي تشكلت في السابع من أيار عام ٢٠٢٠ والتي تعد مرحلة صعبة وحساسة ، كان العراق يقف فيها على منعطف سياسي واقتصادي وأمني خطير مع تزايد حدة التظاهرات والاحتجاجات المطالبة بالإصلاح آنذاك ، وفي ظل هذه الظروف العصيبة والتي أضيف لها تفشي جائحة كورونا وانخفاض شديد في أسعار النفط، فقد استطاعت الحكومة أن تحقق نسب عالية من برنامجها مع هذا الكم الهائل من التحديات الذي يجعل تحرك عجلة أية حكومة بطيئا ولا يستجيب لحجم المطالب الشعبية والجماهيرية في ظل تلك الظروف ، ولكن استطاعت حكومة الكاظمي أن تنتصر على تلك الصعاب وتمضي قدما نحو إعادة ثقة المواطن بالدولة ، فقد تمكن السيد الكاظمي من ترطيب العلاقة مع تلك الأصوات المطالبة بدولة تضمن لها العيش الرغيد تحت سقف الوطن .

ولعل ما تحقق من إنجازات شاهد عيان على تمكن حكومة السيد الكاظمي من الإجابة على جميع الأسئلة من خلال تتبع ما تم تحقيقه من قبل حكومة السيد الكاظمي التي رفعت سقف التغيير بمختلف المستويات وجعلتها أمام حقيقة واحدة سنلخصها بالشكل التالي:

الملف الأمني

لعل الملف الأمني يعد واحدا من أكثر التحديات التي واجهت الدولة في جميع مراحل تشكيلها بعد عام ٢٠٠٣، لذلك كانت لحكومة الكاظمي صولة في إعادة ترتيب المؤسسة العسكرية على وفق معايير المهنية والتجربة وكانت أولى الخطوات هي إعادة الفريق أول ركن عبد الوهاب الساعدي رئيساً لجهاز مكافحة الإرهاب والتي لاقت ترحيبا واسعا من مختلف شرائح المجتمع، ومن ثم تكليف أحد قادة النصر على داعش الأرهابية، الفريق الركن عبد الأمير يارالله رئيسا لأركان الجيش، وتكليف اللواء الركن أحمد العتبي بمهام منصب قائد عمليات الجزيرة.

وحتى تتماسك أركان الأمن في جميع مفاصل الدولة من كل الجهات أصدر رئيس الوزراء أمرا بتكليف رئيس جهاز مكافحة الإرهاب الفريق الركن عبد الغني الأسدي رئيساً لجهاز الأمن الوطني وقاسم الأعرجي مستشارا للأمن الوطني.

إجراءات الكاظمي لم تتوقف عند حدود تغيير القيادات الأمنية بل بدأ يمارس دوره قائدا عاما للقوات المسلحة بإطلاق عملية أبطال العراق في كركوك والتي لقبها رئيس الوزراء بعملية (نصر السيادة) أثناء إشرافه الميداني وتفقده سير العمليات التي نفذت ضد بقايا عصابات داعش الإرهابية.

كما شهدت هذه المدة من عمر الحكومة إصدار عدد من القرارات على المستوى الأمني منها الموافقة على اتباع نظام البديل في إجازات منتسبي وزارة الدفاع وإصدار أمر ديواني بترقية ضباط الداخلية والمنافذ الحدودية ومكافحة الإرهاب، كما وجه الكاظمي باتخاذ إجراءات خاصة لمنع تكرارالاعتداءات على المطارات والمعسكرات والمواقع الحكومية ومقار البعثات الدبلوماسية الأجنبية .

تحديد موعد الانتخابات

ولعل واحدا من أبرز إنجازات حكومة الكاظمي تحديدها العاشر من تشرين الاول من العام الحالي موعدا لإجراء الانتخابات المبكرة الذي يعد خطوة إيجابية جاءت منسجمة مع ما طرحه البرنامج الحكومي ، وعلى صعيد المتابعة الميدانية لمجريات الأحداث اليومية كان لحكومة الكاظمي صولة كبيرة بإصدار الأوامر والتوجيهات لإنصاف المتظاهرين والعسكريين على حد سواء، فقد أمر الكاظمي بإطلاق سراح الموقوفين من المتظاهرين عدا المتورطين بالدم العراقي وبالتنسيق مع القضاء كما وجه بالتحقيق الفوري بأحداث ساحة التحرير موجها القوات الأمنية بتوفير الحماية اللازمة للتظاهرات السلمية.

وفي الوقت الذي تعهد به الكاظمي بتأمين علاج جرحى المتظاهرين ونقل بعضهم للخارج وجه الوزارات بالاستماع لمطالبهم وتحقيقها.

الملف الاقتصادي

من بين العقبات التي واجهت حكومة الكاظمي العقبة الاقتصادية في ظل وجود اقتصاد ريعي يعتمد على النفط موردا وحيدا للدولة، لتضع حكومة الكاظمي الأولوية في برنامجها لتعظيم الإيرادات وزيادة منافذها بعيدا عن النفط، بدات بتوجيه الكاظمي لوزير المالية لزيارة السعودية لمناقشة العلاقات الثنائية والأوضاع الاقتصادية في المنطقة وتشجيع الاستثمار والتي أسفرت عن إعداد مسودة للعديد من الاتفاقيات التي وقعت مع الجانب السعودي ومن ثم الشروع نحو تعزيز منظومة الكهرباء الوطنية من خلال مشروع الربط الخليجي والتأكيد على دعم القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار، وتوجيه وزارتي الكهرباء والمالية بوضع خطة آنية لمعالجة وضع الكهرباء وتطوير المنظومة وتجاوز أخطاء الماضي، وتفعيل مشاريع الكهرباء المتوقفة وتزويد الوقود مجاناً للمولدات الأهلية.

وعلى مستوى مواجهة الضائقة المالية وتأمين رواتب الموظفين وجه الكاظمي بإطلاق رواتب الموظفين من دون استقطاع فيما اتخذ قرارا بخفض رواتب الرئاسات والدرجات الخاصة والوظائف العليا وإيقاف مزدوجي الرواتب والوهميين وترشيد الإنفاق الحكومي.

متابعة أمور الدولة

ومن يتابع الأوامر والتوجيهات التي اتخذتها حكومة الكاظمي خلال توليها الحكم، يكتشف أن هناك تفاعلا واضحا بين أعلى سلطة دستوريا وأبسط مواطن، وهذا الأمر يعد أحد مرتكزات الأنظمة الديمقراطية، ومنها افتتاح مستشفى السلام الميداني في معرض بغداد الدولي وكذلك افتتاح عدد من المستشفيات الأخرى في بغداد والمحافظات كما وجه الكاظمي بتكريم ضحايا الجيش الأبيض ووجه وزارة الصناعة بزيادة إنتاج الأوكسجين.

فيما وجه بإنجاز مشروع ماء الإصلاح الكبير في ذي قار كما وافق على تضمين مشروع قناة البدعة لتحلية المياه في محافظة البصرة بموازنة العام المقبل كما وجه الكاظمي بإرسال فريق طبي مع مساعدات إلى لبنان.

زيارات ميدانية

وعلى مستوى الزيارات الميدانية للوزارات والهيأت، أجرى السيدالكاظمي العديد من الزيارات منها زيارة هيأة التقاعد الوطنية والتوجيه بالإسراع بإنجاز معاملات المواطنين، وزيارة وزارة الدفاع والتي شدد خلالها على منع استخدام السلاح خارج الدولة، كما زار الكاظمي هيأة الحشد الشعبي وأكد دعمه للحشد وتخليد تضحياته، وزار وزارة الداخلية كما زار مقر قيادة العمليات المشتركة واطلع على مستجدات ملاحقة بقايا داعش فيما زار جهاز الأمن الوطني.

كما أجرى رئيس الوزراء زيارة الى وزارة الكهرباء ووجّه بوضع خطة لتوفير الطاقة وحذر من استغلال الوظيفة، كما زار مدينة الطب وأشاد بقدرة الملاكات الصحية على تجاوز أزمة كورونا، فيما زار وزارة النفط وأكد على تعظيم الإيرادات وتشكيل صندوق الاستثمار للأجيال اللاحقة كما أجرى زيارة تفقدية الى سجن التحقيق المركزي.

الزيارات الخارجية والداخلية

أجرى رئيس مجلس الوزراء زيارات ميدانية لعدد من المحافظات منها زيارته الى محافظة كركوك وتفقده القطعات العسكرية لعمليات أبطال العراق- نصر السيادة كما زار محافظة نينوى في ذكرى احتلالها الأليمة من داعش الإرهابي وتعهد خلال زيارته مخيم السلامية في العمل الجاد على إنهاء معاناة النازحين وبشكل دائم.

وزار الكاظمي محافظة كربلاء المقدسة وافتتح عددا من المشاريع المهمة وعقد جلسة مجلس الوزراء في البصرة فيما اطلع على الواقع الأمني والخدمي في الطارمية.

وعلى المستوى الخارجي أجرى الكاظمي زيارة الى إيران كما زار الولايات المتحدة الأميركية تلبية لدعوة رسمية لاستكمال الحوار الاستراتيجي .

وضع حجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير

الكاظمي: نحرص على تطوير الصناعات النفطية في العراق كونها ركيزة مهمة للاقتصاد

الحارس - نور الاسدي

حفل وضع حجر الاساس لمشروع ميناء الفاو الكبير بين فيها جهود حكومية متميزة تهدف الى وضع خطط خاصة بأنعاش الاقتصاد العراقي وتوفير بيئة ملائمة للأستثمار ، وفي هذا السياق وضع رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي حجر الأساس لمشروع ميناء الفاو الكبير (العقود الخمسة) والتي تتضمن الارصفة الخمسة للحاويات و ردم ساحة خزن ومناولة الحاويات وحفر القناة الملاحية الداخلية . بالاضافة الى حفر وتأثيث القناة الملاحية الخارجية .و نفق قناة خور الزبير . فضلا عن الطريق السريع الرابط بين ميناء الفاو وام قصر . وفي كلمة القاها دولة رئيس الوزراء خلال

اننا اليوم نعلن البدء بمشروع ستراتيجي مهم انتظره ابناء البلد سنوات طويلة. مبينا ان الميناء سيوفر فرصًا كبيرة للعراق ويعزز مكانته الجيوسياسية في المنطقة والعالم، وسيخلق فرص عمل كثيرة لأهل البصرة وباقي المحافظات، ويساهم في تطوير المحافظة.وتابع سيادته ان الكثيرون راهن على إفشال المشروع ونشروا إشاعات عدة لإحباط الشعب، ولكن المشروع ينطلق رسميًا بعد إن تم الانتهاء من مراحل التخطيط والمفاوضات وتمويل المشروع من موازنة هذا العام. لافتا الى ان مشروع الفاو الكبير ليس فقط للبصرة، بل هو مشروع استراتيجي يسهم في تطوير واعمار جميع محافظات العراق، ويجعل من البلد جسرا إقتصاديا يربط مختلف بلدان المنطقة.

واضاف : نحن أمام مرحلة جديدة جديد بسواعد شبابنا وشاباتنا، وعلى بركة الله نفتتح المشروع وسنواصل الإشراف والمتابعة كي يكتمل بإذن الله بنجاح ودون تأخير.

وبين السيد رئيس الوزراء ان ميناء الفاو هو المشروع الإستراتيجي الذي انتظرناه لسنوات طويلة، يرى خطوات التنفيذ الفعلي الأولى، بهمة العراقيين وعملهم الجاد بالأفعال لا بالأقوال، ونسير معا نحو مستقبل أفضل يستحقه العراق وشعبنا العظيم

وفي سياق متصل رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي يضع حجر الأساس لمشروع وحدتي تحسين البنزين الرابعة وهدرجة النفثا في البصرة وضع رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي، حجر الأساس لمشروع وحدتي تحسين البنزين

رئيس الوزراء يضع حجر الأساس لمشروع (fcc) لشركة مصافي الجنوب لتعزيز قدرة انتاج البنزين المحسن

من تاريخ العراق الحديث، حيث نتجاوز الأزمات، ونتجه نحو البناء والإعمار والإزدهار. داعياً سيادته اهالي البصرة الفيحاء و كل أنحاء العراق أن يتحلوا بالأمل وأن نضع أيدينا معًا، وبناء بلدنا من الفاو الى زاخو. واكد السيد رئيس الوزراء ان العراق سينهض من

الرابعة (CCR)، وهدرجة النفثا (NHT) في محافظة البصرة، وذلك ضمن اعمال هيئة مشاريع الجنوب في شركة المشاريع النفطية بوزارة النفط. واكد السيد الكاظمي حرص الحكومة وجديتها على تطوير الصناعات النفطية في العراق، كونها من الركائز المهمة للاقتصاد العراقي وتنميته، فضلا عن مساهمتها في زيادة الايرادات المالية ، وتقليل الاعتماد على استيراد منتجات الوقود وصولا الى مرحلة الاكتفاء الذاتي .فيما تضمت الزيارة وضع حجر الأساس لمشروع(fcc) لشركة مصافي الجنوب لتعزيز قدرة انتاج البانزين المحسن حيث القى السيد الكاظمي كلمة اعلن فيها عن ارتفاع احتياطي البنك المركزي من العملات الاجنبية الى أكثر من ٦٠ مليار دولار بعد ان كان ٥١,٩ مليار قبل الشروع بالاجراءات الاصلاحية لهذه الحكومة.

مبينا ان الزيادة جاءت نتيجة الاجراءات الاصلاحية التي اتخذتها الحكومة بعد أن راهن الكثيرون على فشلها وعدم استمرارها . مؤكداً سيادته ان اجراءاتنا في محاربة الفساد مستمرة رغم العراقيل التي يحاول البعض وضعها لكننا سنستمر دون تراجع. واضاف السيد الكاظمي اننا انجزنا العديد من المشاريع في المحافظات الجنوبية المحرومة ونعمل بكل الجهود منذ ان استلمنا هذه الحكومة على إنصاف هذه المدن وجميع مناطق العراق . مشيرا الى اننا تجاوزنا العديد من التحديات ونعمل من أجل وضع البلد على الطريق الصحيح، و ما نطلبه من أبناء شعبنا الصبر والتحلي بروح الامل .

رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي: جئت مؤتمنا على إجراء الانتخابات وما يهمني هو إجراء انتخابات عادلة نزيهة

الحارس – احمد سعد

صوت مجلس الوزراء بالاجماع في جلسته الاعتيادية المنعقدة في الـ ١٩ من شهر كانون الثاني الماضي، التي استضاف خلالها رئيس وأعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على تحديد العاشر من شهر تشرين الأول المقبل موعدا لإجراء الانتخابات المبكرة، وجاء هذا القرار بعد دراسة مقترح قدمته مفوضية الانتخابات الى مجلس الوزراء ينطوي على تأجيل الانتخابات التي حدد إجراءها في بادئ الأمر في ٦ حزيران المقبل، وذلك لأسباب فنية مهمة من شأنها أن تضمن نزاهة الانتخابات وتساوي الفرص أمام الجميع لخوض الانتخابات بحرية وعدالة،

وقال رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة الاستاذ مصطفى الكاظمي خلال جلسة مجلس الوزراء الاعتيادية المنعقدة في الـ ١٩ من كانون الثاني الماضي التي صوت فيها المجلس على تاجيل الانتخابات النيابية الى العاشر من شهر تشرين الاول القادم : حرصنا على توفير موازنة المفوضية، ووجّهنا بتذليل كل العقبات التي تواجهها، وصوّتنا في الجلسة السابقة لصالح التسجيل البايومتري لكل الموظفين في الدولة، ونحن داعمون لإكمال التسجيل، فهو الطريق الأمثل لمنع التلاعب بنتائج الانتخابات، مشيرا الى أن الاقتراح المقدم من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والذي بسببه صوت مجلس الوزراء على تأجيل الانتخابات الى العاشر من تشرين الأول القادم، هو أن يصار الى تمديد مواعيد الترشيح، ومنح وقت أطول لإكمال جدول العملية الانتخابية على أكمل وجه، وهذا ليس حيادا عن مبدأ الانتخابات

المبكرة، فهي قائمة على كل حال، ولن يتم التنازل عنها، وهي مطلب شعبي أيّدته المرجعية، وجزء من البرنامج الحكومي، وأكد رئيس مجلس الوزراء الاستاذ مصطفى الكاظمي على أن الشعب العراقي يستحق انتخابات مبكّرة عادلة برقابة دولية حقيقية، وإجراءات نزيهة، وهذا الاستحقاق أمانة في أعناقنا، ونحن داعمون لمفوضية الانتخابات، كي تتصدى لدورها التاريخي في هذه المرحلة لضمان إنجاح الانتخابات، مبينا أن الحكومة تشكّلت في ظرف اجتماعي، واقتصادي، وسياسي، وأمني صعب جداً، ولم نستسلم بل وقفنا مستندين الى واجب الوطنية العراقية، وبذلنا كل جهودنا لتفكيك العُقد والأزمات، وأوضح الكاظمي خلال لقائه أعضاء لجنة الأمن والدفاع النيابية واجتماعه بهم في الثالث من شهر شباط الماضي أن العراق مسؤولية مشتركة، وليس لدينا غير العراق، فبلدنا يستحق منا الكثير ، ومدننا كلها مدن كريمة، وأهلنا طيبون، لم أرَ أطيب واذكى من العراقيين، وأنا جئت مؤتمنا على إجراء الانتخابات، وما يهمني هو إجراء انتخابات عادلة نزيهة، مؤكدا أن الأزمات السياسية في العالم كلها تأتي من مشكلات في الانتخابات، لذا يجب أن نتعاون جميعا على انجاح الانتخابات، كما قال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في كلمته بيوم الشهيد العراقي: إن الانتخابات هي المعيار الأساسي لالتزامات الحكومة وقدمنا كل الدعم لإنجازها، مبينا أن القوى السياسية شريك مهم لبناء الدولة، وأنا غير معني بالمزايدات الانتخابية واتجنب الرد تجاه التصريحات الباطلة، ووجه السيد رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي في الثامن عشر من شهر آذار الحالي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتولي كامل المسؤولية بشأن أخذ القرار الملائم لحسم موضوع إجراء، ومن جانبه اكد رئيس الجمهورية برهم صالح أن الانتخابات المقبلة مهمة ومفصلية وتأسيسية لمرحلة جديدة، لأن الوضع لا يمكن أن يستمر، وقال رئيس الجمهورية في تصريح متلفز أن نزاهة الانتخابات وإعطاء المواطن العراقي الثقة بالعملية الانتخابية مهم جدا .

رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي:

إن السلام والتعايش السلمي لهما الغلبة على الحرب

لإشاعة مفاهيم الإنسانية دور أساسي في ضرب مفاهيم الاستبداد والتفرد في الرأي

الحارس – احمد سعد

تعد مفردة التعايش من المفردات المهمة لتواجد الأفراد في داخل المجتمعات، بل هي المفردة الأسمى لتواجد بني الإنسان ضمن دائرة الإنسانية الواحدة القادرة على البناء الإنساني المتضامن.

إن مفردة التعايش بما تحمل من معان هي بحد ذاتها ثورة لتوحيد المجتمعات، ثورة على الذات الرافضة للآخر، ثورة على الآخر الرافض للذات الإنسانية، وهنا مصطلح الثورة نقصد به التحرك السريع لتوحيد المجتمع ضمن مفردة التعايش السلمي، ولكن وكما هو معروف لدى المفكرين والمثقفين أن مفردة الثورة بحاجة لى التحرك المتضامن مع التنظير، فالتنظير يسبق هذه الثورة لضم أبناء المجتمع ضمن البناء الواحد، وأن مفردة التعايش لا تخص مجتمعا دون مجتمع آخر، بل هي لكل المجتمعات والإنسان بطبيعته يكون متعايشا مع الآخرين ضمن مناهج الحوار السابقة، واليوم نحن في العراق نحتاج هذه المفردة وتطبيقاتها أكثر من أي وقت مضى، حيث إن بلادنا فيها من الطوائف والاثنيات والعرقيات الشيء الكثير، فإذا لم يكن هناك تعايش سلمي بين كل هذه الفسيفساء الجميلة في العراق فلن نضمن استقرارا مرتكزا في هذا البلد ومبنيا على معاني الصدق والإخلاص لأبنائه، فالعراق متوزع وتكمن جمالياته في أطيافه المتعددة من سنة، وشيعة، وكرد، وتركمان، وصابئة، وشبك، وايزيديين، ومسيح وغيرهم، والعراق منذ الأزل بني على كل هذه الشرائح المهمة القادرة على بنائه من جديد بعد عصف الدكتاتوريات المتعاقبة والإرهاب الحالي به، ولكن تطبيق التعايش بين هذه الطوائف يتطلب التركيز على عدة نقاط مهمة تعد الكفيلة بانجاح التعايش السلمي بين العراقيين، وبالإمكان أجمالها بعدة نقاط منها، إن يكون هناك تحاور بين كل الطوائف والقوميات، وهذا التحاور يجب أن يبنى على أسس متينة من الصدق مع الآخر والإخلاص له،

مـرور عـام علـى تشكيـل الحكومـة العراقيـة

الدكتور حسين علاوي
مستشار رئيس الوزراء لاصلاح القطاع الامني

مرور عام على تشكيل الحكومة العراقية يجعلنا نتحدث اليوم بصورة كبيرة عن قطاع الامن والدفاع في المنهاج الحكومي، الذي عمل عليه القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي والفريق الحكومي في الوزارات الامنية والدوائر العسكرية والاستخبارية لتنفيذه على مدى ١٢ شهر الماضية من خلال العمل الوظيفي والتشاركي المستدام.

ورغم الصعاب التي مرت على العراق نتيجة تحدي الارهاب، وخطة اصلاح القطاع الامني للحكومة العراقية التي تهدف الى اعادة تطوير وتحسين اداء وسلوك وهياكل النظام الامني للدولة العراقية.

ان اولويات نظام الامن للدولة العراقية ينطلق من منظور اولويات المنهاج الحكومي المتمثلة ب:-

١. إجراءُ انتخاباتٍ مبكّرةٍ بعدَ استكمالِ القانونِ الانتخابيِّ من قبل السلطة التشريعية، ودعم مفوضيةِ الانتخابات، وتطبيقٌ كاملٌ لقانون الأحزاب، وتلتزم الحكومة بتأمين المتطلبات المالية واللوجستية والأمنية لإجراء الانتخابات ضمن التوقيتات الزمنية المحددة بكلّ نزاهةٍ وشفافيةٍ وعدالة في التنافس، ووفقاً للمهام المنوطة دستورياً وقانونياً بالحكومة.

٢. تسخيرُ إمكانياتِ الدولة لمحاربة جائحة كورونا، بما يشمل دعم خلية الأزمة المختصة بهذا الشأن، وتوفير المستلزمات الصحية من أدوية ومعدات وأجهزة، والانفتاح على الدعم والخبرة في المجال الدولي، ووضع أسس نظامٍ صحيٍّ حديثٍ برؤية مستقبلية.

٣. فرضُ هيبة الدولة من خلال حصر السلاح بيد المؤسسات الحكومية والعسكرية، والتزام الجميع بالقانون والخضوع لأحكامه.

٤. إعدادُ مشروع قانون موازنة استثنائيٍّ يعملُ حالَ إقراره من مجلس النواب، على التعامل مع الأزمة الاقتصادية الحالية، وتداعياتِ انهيار أسعار النفط، وتراعي الدولة من خلال قانون الموازنة كل المواطنين وتهتم بالمحافظات كافة، المحافظات الجنوبية المحرومة، والمحافظات التي تعرضت للدمار بسبب عصابات داعش، وإقليم كردستان، والاهتمام بتنويع مصادر الدخل.

٥. فتحُ حوارٍ وطنيّ مسؤول وصريح مع فئاتِ المجتمع العراقي المختلفةً بهدف الإصغاء الى مطالب حركة الاحتجاج السلميّ، وتطبيق أولوياتها الوطنية، والشروع بحملةٍ شاملةٍ للتقصّي والمساءلة بشأن أحداث العنف التي رافقتِ الاحتجاجات، وتطبيق العدالة بحق المتورّطين بالدم العراقي، والعمل على الاهتمام بأسر الشهداء، والتكفّل بمعالجة الجرحى.

٦. حماية سيادة العراق وأمنه، والعمل على إنتاج رؤيةٍ وطنيةٍ مشتركةٍ للتفاوض بشأن مستقبل تواجد قوات التحالف الدولي في العراق ضمنَ نطاق الحفاظ على أمن البلاد واستمراريةَ مكافحةِ فلول الإرهاب وخلاياه.

٧. يعد ملف مكافحة الفساد من ضمن أولويات الحكومة عبر الاعتماد على الآليات القانونية والخطوات العملية لضمان الحفاظ على المال العام ومحاسبة المفسدين، واسترداد المال العام المسروق داخل العراق وخارجه.

٨. ترسيخ قِيَم المواطنة مع احترام التنوّعِ الدينيِّ والمذهبي والعِرْقيَ والقوميّ في العراق ورفض اي شكل من اشكال التمييز بين المواطنين على اساس انتماءاتهم الدينية او المذهبية او القومية.

٩. تطوير وتحديث المؤسسات التعليمية والتربوية والبحثية والعناية بالثقافة والتراث العراقي.

١٠. توفير كل الإمكانيات اللازمة لعودة النازحين الى ديارهم وغلق ملف النزوح.

-المؤسسات العسكرية والأمنية وتطويرها

١. واجب جيش العراق حماية حدود الوطن وحفظ سيادتهِ وحماية العملية الديمقراطية،

ولا يتدخل في المناطق المدنيّة الا بموجب أوامرَ استثنائيةٍ من القائد العام للقوات المسلحة، وللضروراتِ الأمنية القصوى، حسبَ حاجةِ كلِّ محافظة وظروفها، ويتمُّ دعمُ الجيش بصنوفهِ كافة، بالأسلحةِ والتدريبَ والتأهيل اللازم.

٢. تتولى وزارة الداخلية عبر تشكيلاتها الأمنيةِ المختلفة مهمةَ حمايةِ الأمن الداخلي والسِلْم الأهليّ وسيادةِ القانون وحمايةِ حقوق الانسانِ وحرياته المنصوص عليها دستورياً. ويتمُّ تنظيم منتسبيها وكوادرها وآلياتِ عملها وتسليحها وتأهيلها وتدريبها للقيام بمهامها وفق معايير المهنيَة والانضباط واحترام حقوق الانسان.

٣. تستمرُّ الأجهزةُ الأمنيةُ (جهاز المخابرات الوطني) و(جهاز الأمن الوطني) و(جهاز مكافحة الارهاب) و(هيئة الحشد الشعبي) بأداء مهامّها حسبَ الاختصاص والقوانين النافذة، وترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة.

٤. تعزيزُ وتطويرُ أداءِ الأجهزة الأمنية كافة بما يشمل ربطَ المؤسّساتِ المختلفةِ وتحقيق التكامل الأمني المطلوبِ في أدائها، والتأكيدُ على مبدأ أنَّ كلَ القواتِ العسكرية والأمنية هي في خدمةِ الشعبِ وتطلعاتهِ ووحدتِهِ وأمنه وحمايةِ مَقدراته، وأن لا جهة أو قوة من حقّها أن تكون خارج سياق الدولة.

٥. تأمين التسليح والذخيرة للقوات الأمنية لمواجهة الخطر المتزايد لعصابات داعش الإرهابية في المحافظات المحررة وضبط الحدود.

٦. تفعيل العقيدة العسكرية المهنية واحترام سلسلة المراجع ومراعاة التوازن في تمثيل مكونات المجتمع.

وبالتالي فان الحكومة العراقية تعمل على تصميم الخطة التنفيذية من خلال:-

١- المسار التنفيذي

وهو المسار القائم على المجيء بوزراء كفوءين من داخل الوزارات العراقية وعملوا فيها وتدرجوا في العمل الوظيفي.

٢- المسار التنظيمي

الامل على تشكيل اللجنة العليا لاصلاح القطاع الامني والتي يشرف عليها القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء الاستاذ مصطفى الكاظمي وبعضوية الوزراء والفريق الحكومي في وحدة اصلاح القطاع الامني.

٣- المسار التشاركي

وهو العمل مع لجنة الامن والدفاع باعتبارها اللجنة البرلمانية المسؤولة عن التشريع والرقابة على قطاع الامن والدفاع في العراق، وتم عقد الاجتماعات معها لمناقشة العمل المشترك بين الحكومة العراقية عبر الوزارات التنفيذية لقطاع الامن والدفاع ورئيس واعضاء لجنة الامن والدفاع من اجل الحوار بين السلطة التنفيذية والتشريعية في شؤون الامن والدفاع.

بالاضافة الى العمل مع مجلس القضاء الاعلى للتنسيق حول التحديات التي تواجه السلطة التنفيذية والوزرات في قطاع الامن والدفاع من خلال العمل والتنسيق المشترك.

-اهم الملفات التي عملت عليها الحكومة العراقية التي خلال عام ٢٠٢٠ - ٢٠٢١

١- ملف الانتخابات والامن الانتخابي.

٢- ملف الاحتجاجات.

٣- ملف مواجهة فلول كيان داعش الارهابي.

٤- ملف انفاذ القانون.

٥- ملف الحدود وتطوير الجهد العملياتي.

٦- ملف اعادة تنظيم القوات الامنية لمرحلة السلم والاستقرار.

٧- ملف تطوير الجهد الاستخباري.

٨- ملف الوجود الاجنبي والحوار الاستراتيجي العراقي - الامريكي.

٩- ملف العلاقات الدفاعية الخارجية.

١٠- ملف اصلاح قطاع الامن والحوكمة.

١١- ملف القيادة والسيطرة.

١٢- ملف العلاقة بين قيادة العمليات المشتركة وقوات البيشمركة في حكومة اقليم كوردستان.

١٣- ملف الموازنة لقطاع الامن والدفاع.

١٤- ملف العقيدة العسكرية والاستراتيجية العسكرية.

١٥- ملف حصر السلاح بيد الدولة.

ان الحكومة العراقية عملت على استراتيجية متكاملة لإصلاح القطاع الأمني في البلد بعدة اتجاهات، وتتضمن إعادة بناء الأجهزة الاستخبارية ومنظوماتها وتقنياتها، واستثمار التطور التكنولوجي في القطاعات الأمنية، إضافة إلى التأهيل والتدريب المستمر لقواتنا المسلحة بجميع صنوفها.

فمنذ تسلم رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي القائد العام للقوات المسلحة الحكومة، عمل على إعلان برنامج لإصلاح القطاع الأمني، وهو يسير بالاتجاهات العسكرية والاستخبارية والأمنية، والعمل على إعادة تأهيل خطة الاصلاح بمجال التحول من البناء الافقي الى العمودي، والتركيز على الجودة والمهنية والوطنية بمقابل الكفاءة والعلاقات المدنية العسكرية المستقرة، ما أدى بالتالي الى نجاح استراتيجية المطاردة لفلول (داعش)، فضلاً عن عمليات فرض القانون التي تسير بها الحكومة من خلال تطوير جهود قدرات قوات الأمن الداخلي سواء في مجال مكافحة الجريمة والمخدرات، او مواجهة المجاميع التي تقوم بعملية التأثير في الاستقرار والأمن كخلايا الكاتيوشا وغيرها.

وهناك مسارات جديدة في برنامج الإصلاح الأمني، وهو التركيز على التكنولوجيا واستثمار العلاقات الدفاعية العراقية مع دول التحالف الدولي وحلفي الناتو والرباعي والدول الصديقة للعراق، واستثمار العلاقات الخارجية خصوصاً (اتفاقية الإطار الاستراتيجي) وكذلك الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية لبناء منظومة استخبارية فعالة من خلال تطوير الجهد العراقي، وتأسيس وتطوير وتنظيم المدارس الاستخبارية العراقية المهتمة بالموارد البشرية الاستخبارية واستثمار التكنولوجيا والشراكة في المعلومات، ما سيقلل من قدرة التنظيمات الإرهابية على النشوء خارج البلاد ومن ثم محاولة التسلل داخل الأراضي العراقية.

وهناك تطور نوعي بالعلاقات بين العراق ودول حلف الناتو، من خلال تطوير وتأهيل مدارس التدريب العسكري والمؤسسي في المؤسسة العسكرية والأمنية في القوات المسلحة، وتطوير قابليات العراق في مجال مكافحة المتفجرات واستخبارات الإشارة وغيرها من الأنواع الأخرى للاستخبارات المتقدمة، التي بات العراق بحاجة كبيرة لها من أجل السيطرة على الحدود العراقية السورية.

ان الإجراء الأخير الذي حصل من قبل رئيس الوزراء باتجاه القيادة الاستخبارية، والتعشيق بين منتسبي الأجهزة الاستخبارية مع الأجهزة المدنية لحماية الحدود في المنافذ الحدودية، بأنه خطوة (مهمة وفعالة) لتطوير وتحسين قدرة العراق في إدارة الأمن الاقتصادي الذي هو جزء من منظومة الدفاع الوطني ومهم من الأمن الوطني العراقي.

ولذلك استمرار العراق بالحصول على دعم وإسناد دول التحالف الدولي، باعتباره البلد الأول في العالم الذي كافح عصابات (داعش) من خلال المعارك التي خاضها وانتصر فيها، وحصول العراق مؤخراً على منح من التحالف الدولي وصندوق مكافحة تنظيم الارهاب تقدر كل دفعة بـ٥ ملايين دولار، وسيارات متخصصة وكابينات لوضع مراكز القيادة والسيطرة التكتيكية على الحدود العراقية السورية وبين قواطع العمليات في المناطق المحررة والمحافظات المستقرة.

ان هذه الاستراتيجية تركز على الأمن الداخلي وتعزز الخارجي، إذ أن هناك فعاليات للعراق على المستوى الأخير، سواء ما قام به جهاز المخابرات من استهداف القيادات الإرهابية التي قد تكون في تركيا أو سوريا وغيرها من المواقع، وكذلك استهداف شبكات التمويل للتنظيم الارهابي الذي هو واحد من التحديات الكبرى التي يعمل جهازا المخابرات ومكافحة الارهاب والبنك المركزي العراقي والحكومة والأجهزة الأمنية على مواجهتها.

ان الحكومة رسمت برنامجا على مدى ٢٤ شهراً لهذه الخطة الاستراتيجية، والتي نفذ منها نسبة كبيرة خلال الأشهر الماضية، والآن هناك نسب أخرى تعمل عليها وتستثمر نتيجة النصر الذي تحقق على (داعش) والأهداف الكبيرة التي أدت الى مقتل قيادات التنظيم خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

ان العمل على تنفيذ استراتيجية مكافحة الارهاب العراقية للاعوام ٢٠٢١ - ٢٠٢٥ التي يعمل عليها جهاز مكافحة الارهاب بالتعاون مع القوات العراقية المشتركة والجهاز الحكومي باشراف القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء الاستاذ مصطفى الكاظمي ستكون كفيلة بتجفيف منابع الارهاب وتحسين بيئة العمل والاقتصاد والمجتمع العراقي لبناء عراق امن ومستقر.

القائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي: قواتنا الأمنية والعسكرية عماد الدولة ورمز العراق وهويته الوطنية

ملحق الحارس - احمد سعد

في اطار دعمه المتواصل للقوات الامنية بمختلف تشكيلاتها من اجل بسط الامن والاستقرار في بلادنا وتوفير اعلى درجات الامان لشعبه اكد رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي :» ان قواتنا الامنية والمسلحة هي عماد االدولة، ورمز العراق وهويته الوطنية، وعليها تقع مسؤولية تاريخية باعادة هيبة الدولة ولجم كل من يحاول كسر هذه الهيبة».

وقال الكاظمي خلال مأدبة افطار حضرها عدد من قادة وضباط الاجهزة الامنية والعسكرية :» ارحب بابطال العراق، قامات العراق، واشعر بالسعادة والاعتزاز وانا اجلس بين هذه الوجوه الطيبة والمس فيها هيبة العراق، والامانة على تاريخه وقيمه من خلالكم.

واضاف:» في رحاب هذا الشهر الفضيل، نستذكر شهداء العراق والجرحى الابطال الذين لولا تضحياتهم ما كنا لنجتمع هنا، الرحمة للشهداء ، والرفعة والمجد لذكرهم ولعوائلهم وللابطال من اخوانهم في القوات الامنية الذين يواصلون مسيرة حفظ امن العراق بالدم والنفس».

وتابع :» من رمضان الكريم، نستلهم قيم الصبر والصلابة على الموقف والايمان الروحي العميق، هذه القيم هي ما تمثل جوهر الانسانية. واستذكر بكثير من الاعتزاز وصايا المرجع الديني الاعلى السيد السيستاني التي حث بها على دعم الجيش والقوى الامنية، لانها عماد حماية الوطن، ومفتاح دوره الطبيعي في المنطقة والعالم «.

واوضح :» اننا ازاء تحديات تاريخية، فالعراق يستعيد عافيته بفضل ابنائه وشبابه، وعلى عاتقنا جميعًا يقع واجب حماية العراق ومنع عودة العجلة الى الوراء، هذه مهمة وطنية يحملها كل عراقي شريف، وهي مهمتكم بالدرجة الاساس».

وتابع :» ان يستعيد العراق عافيته لا يعني ان التحديات قد انتهت، ولهذا علينا جميعا ان نكون اكثر حذرًا، وان نفعّل مسوليتنا الوطنية لمواجهة كل الظروف والتهديدات مهما كانت مصادرها واحجامها».

واكد الكاظمي :» ان قواتنا الامنية والمسلحة هي عماد الدولة، ورمز العراق وهويته الوطنية، وعليها تقع مسؤولية تاريخية بأعادة هيبة الدولة ولجم كل من يحاول كسر هذه الهيبة».

وافاد رئيس مجلس الوزراء :» اننا نجحنا عبر الحوار البناء الحقيقي والمسوول في فرض اليات قانونية وزمنية لانسحاب قوات التحالف الدولي، بعد ان اصبحت القوات العراقية اكثر جاهزية لتولي المهام الامنية في مواجهة فلول داعش وبقاياها، ومازالت هناك تحديات واحتياجات ستتوفر تدريجيا لنكون امام جاهزية كاملة لتولي كل المهام.و شكلنا لجنة عسكرية فنية مختصة لتحديد الاحتياجات والضرورات العراقية، وكذلك اليات تسلّم المهام من قوات التحالف الدولي».

واكد :» ان العراق ليس بلدًا بسيطًا في المنطقة، العراق بلد يمتلك أرثًا تاريخيًا عميقًا ومتداخلًا في المنطقة، وابطاله هم من دحر الارهاب، وواجبنا يحتم علينا ايصال المؤسسات العسكرية والامنية الى اعلى مستوى للاداء والجاهزية الفنية والتسليحية لمواجهة كل التحديات وسد كل الثغرات».

في لقاء جمعه مع ضباط وقادة الأجهزة الأمنية والعسكرية

القائد العام للقوات المسلحة رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي:

أشعر بالسعادة والاعتزاز وأنا أجلس بين هذه الوجوه الطيبة وألمس فيها هيبة العراق

أهم ما تحدث به القائد العام للقوات المسلحة رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي، خلال مأدبة إفطار حضرها عدد من قادة وضباط الأجهزة الأمنية والعسكرية:

-أرحب بأبطال العراق، قامات العراق، وأشعر بالسعادة والاعتزاز وأنا أجلس بين هذه الوجوه الطيبة وألمس فيها هيبة العراق، والأمانة على تاريخه وقيمه من خلالكم.

-في رحاب هذا الشهر الفضيل، نستذكر شهداء العراق والجرحى الابطال الذين لولا تضحياتهم ما كنّا لنجتمع هنا، الرحمة للشهداء ، والرفعة والمجد لذكرهم ولعوائلهم وللأبطال من إخوانهم في القوات الامنية الذين يواصلون مسيرة حفظ أمن العراق بالدم والنفس.

-من رمضان الكريم، نستلهم قيم الصبر والصلابة على الموقف والإيمان الروحي العميق، هذه القيم هي ما تمثل جوهر الإنسانية.

-أستذكر بكثير من الإعتزاز وصايا سماحة آية الله العظمي السيد السيستاني التي حث بها على دعم الجيش والقوى الأمنية، لأنها عماد حماية الوطن، ومفتاح دوره الطبيعي في المنطقة والعالم.

-إننا إزاء تحديات تاريخية، فالعراق يستعيد عافيته بفضل أبنائه وشبابه، وعلى عاتقنا جميعًا يقع واجب حماية العراق ومنع عودة العجلة الى الوراء، هذه مهمة وطنية يحملها كل عراقي شريف، وهي مهمتكم بالدرجة الأساس.

-أن يستعيد العراق عافيته لا يعني ان التحديات قد انتهت، ولهذا علينا جميعا ان نكون اكثر حذرًا، وان نفعّل مسؤوليتنا الوطنية لمواجهة كل الظروف والتهديدات مهما كانت مصادرها وأحجامها.

-قواتنا الأمنية والمسلحة هي عماد الدولة، ورمز العراق وهويته الوطنية، وعليها تقع مسؤولية تاريخية بإعادة هيبة الدولة ولجم كل من يحاول كسر هذه الهيبة.

-نجحنا عبر الحوار البناء الحقيقي والمسؤول في فرض آليات قانونية وزمنية لانسحاب قوات التحالف الدولي، بعد ان اصبحت القوات العراقية أكثر جاهزية لتولي المهام الأمنية في مواجهة فلول داعش وبقاياها، ومازالت هناك تحديات واحتياجات ستتوفر تدريجيا لنكون أمام جاهزية كاملة لتولي كل المهام.

-شكلنا لجنة عسكرية فنية مختصة لتحديد الاحتياجات والضرورات العراقية. وكذلك آليات تسلّم المهام من قوات التحالف الدولي.

-العراق ليس بلدًا بسيطًا في المنطقة. العراق بلد يمتلك إرثًا تاريخيًا عميقًا ومتداخلًا في المنطقة، وأبطاله هم من دحر الإرهاب، وواجبنا يحتم علينا إيصال المؤسسات العسكرية والأمنية الى أعلى مستوى للاداء والجاهزية الفنية والتسليحية لمواجهة كل التحديات وسد كل الثغرات.